

المحور الثاني: المخاطر طبيعة المجتمعات المعاصرة

المحاضرة الخامسة: المقاربة الأثنية للمخاطر.

❖ المقاربة النشئية Primordialism approach :

اختلف الباحثون حول تسمية هذه المقاربة، فهناك من يشير إليها باسم "المقاربة الأولية"، أو اسم "النظرية الصلبة"، أو اسم "النظرية التطورية". وأيا كان اسمها فهي تنظر إلى الإثنية كما هي مرتبطة بخصائص جسدية أو عقلية ثابتة، تميز كل جماعة بشرية، حيث تبنت هذه المقاربة المدرسة الوشائية الأولية، وتفترض أن وجود الاختلاف البيولوجي هو مصدر المخاطر الإثنية، وأنه الأصل في الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية، بل إن فكرة ربط القدرات والمهارات وأنماط التفكير نفسها بالإرث البيولوجي، وحجم الجمجمة هي التي سيطرت على علم الإنسان في القرن التاسع عشر، وأدت إلى انبثاق النظريات العنصرية والعرقية، وأصل العنصرية الربط بين سمات جسدية معينة للجماعات البشرية، وبين قدراتها أو كفاءاتها العقلية، وعلى هذا الأساس سادت النظرة التي تربط بين الإنسان الأبيض وبين الثقافة والحضارة الروحية والعقلية.

من هذا المنطلق لا تدرس الاختلافات المادية والثقافية بين الجماعات لذاتها، أو لتحسين فهم الباحثين لنمط ثقافتها وآليات عملها، وإنما لبناء علاقة واحدة بالأخرى، أي لبناء علاقات الهرمية والتراتبية، وبالتالي السيطرة الثقافية والاجتماعية والسياسية للواحدة على الأخرى، وفي الواقع لتبرير هذه السيطرة. هكذا يهدف الحط من ثقافات الجماعات أو من قدرها إلى تبرير السيطرة عليها وإضفاء سمة إنسانية على هذه السيطرة نفسها. وهو ما يفسر كيف انتقل أصحاب النظريات العرقية في القرن التاسع عشر، من التأكيد على التمايزات العنصرية إلى نظريات وممارسات تحسين الجنس البشري، عن طريق الانتقاء الطبيعي أو المنظم، وإبادة أو السماح بإبادة الأجناس البشرية المنحطة.

فالإثنولوجيون الذين وسموا الشعوب غير الأوروبية بالبنية الإثنية، ونظروا إليها كحشد متنافر من الأقليات غير المتفاهمة ولا المتعايشة، بالرغم من أنها موجودة في المكان نفسه منذ نشأتها، لم يكتشفوا حقيقة علمية، وإنما رفضوا النظر إلى هذه الشعوب كإطار لنشوء أمة

حديثه، أو وطنية دستورية متساوية مع الوطنيات الأخرى، ولديها الحقوق ذاتها والشرعية ذاتها في النظام الدولي. لقد سعوا إلى حرمانها من أن تفكر بنفسها كأمة أو كمشروع أمة. وفي سعيها إلى تأكيد هويتها تتبنى الجماعات هذا الوصف وتتمسك بإثنتيتها، فإما أنها تتصور نفسها قومية إثنية تنكر التنوع، أو كتنوع بين إثنيات أحد خصائصها التي تميزها عن المجتمعات الأوروبية.

ويذهب أنصار هذه المقاربة كتشيلز Shils، وهورويتز Horowitz، وغيرتز Geertz، وكلي Kellen، إلى أن السبب الرئيسي في ظهور المخاطر الإثنية، هو الاختلاف والتنوع الإثني بين الجماعات وهو العامل الأساسي المؤدي لانفجار النزاعات والحروب، ويمثل الاختلاف والتمايز في الأصل والتاريخ عنصرا أساسيا لخلق روح التميز والشعور بالولاء والتعصب لدى أفراد جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، وقد أكدت عدة دراسات أن الاختلاف الإثني هو أساس النزاعات الإثنية مثل دراسة سانبانيز Sambanis عام 2001 حول تحديد العلاقة بين الاختلاف الإثني والدخول في نزاعات إثنية.

❖ المقاربة الافتتاحية The hypothetical approach:

تبنى هذه المقاربة تحليلها لأسباب المخاطر الإثنية، على فرضية مؤداها أن المخاطر الإثنية ليس سببها الاختلاف القيمي بين الإثنيات، بل يعود لدور الفاعلين على المستوى الداخلي الذي يخلق المخاطر الإثنية، بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية، والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتمادا على الإثنية كوسيلة، أما بالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي فيظهر في الاستعمار القديم والحديث في اختلاق النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداة في نفس المنطقة الجغرافية، وتداويات ذلك على الأمن والاستقرار فيها، وعلى سبيل المثال نجد دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينيات القرن المنصرم، في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى، وقد صدرت بطاقات للهوية على هذا الأساس، والتي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الإبادة الجماعية لعام 1994.

وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني؛ لا بد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي، وهذا التسييس هو جزء من استراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية، وهذا السلوك اتبعه كل من حزب العمال والمحافظين في بريطانيا كمفتاح للفوز في الانتخابات في ظل ظروف التكافؤ ما بين الحزبي في الفترة ما بين 1964 - 1975. ونخلص إلى أن الاختلاف الإثني لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية، وعليه فإن المخاطر الإثنية هي محصلة حسب المعادلة الآتية:

نوعية المؤسسات (Quality of institutions) + التنوع الإثني (Ethnicdiversity) = النزاع الإثني (Ethnicconflict)

وحسب هذه المقاربة فالتنوع الإثني مثلا يؤدي إلى حرب في كوسوفو ورواندا والسودان، ولكنه لا يؤدي إلى ذلك في بلجيكا وفي هذه الوضعية يكون التنافس بين الجماعات الإثنية حول النفوذ والهيمنة في ذروته، مما يولد الأحقاد والضغائن بينها، وينبئ بظهور المخاطر بين الإثنيات. فماذا يتوقف من الجماعات الإثنية المضطهدة والمهمشة والخاضعة لكافة أعمال العنصرية والتمييز المرتكبة في حقها؟ الإجابة كما أوردها أنصار هذه المقاربة هي الانفجار والنزاع كرد فعل على هذا التهميش والاضطهاد، طبعاً مقابل ذلك سيكون رد فعل الجماعة المسيطرة بالإبادة أو العنف بكافة أشكاله، وللحيلولة دون وقوع ذلك، استخدمت عدة طرق وتكتيكات منها الدمج القصري كما حدث للهنود الإسبان في عام 1492، والهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1838، إلا أن أنصار هذه المقاربة؛ يؤكدون على أن الإثنية بنية اجتماعية لا تتطلب العدائية من أعضائها أو المنطوين تحت لوائها.

❖ المقاربة الاثنواقعية Ethnicapproach and realism:

يدرس الواقعيون المخاطر الإثنية، ويثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، ومن هنا نشأ الأثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة المخاطر الإثنية، على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب الخطر الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث الخطر. حسب دافيد لاك David Lake هناك نوعين من القلق: أولاً الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية، وثانياً القلق على حياة الفرد

وسلامته الجسدية، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز، وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى؛ خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى، عندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهايارها وفشلها، أو بهدف خلق جو من الاستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية، وهنا تحدث الفوضى كأحد أهم أنواع المخاطر.

فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، وهنا نكون أمام مفهوم المأزق الأمني *Le dilemme sécuritaire*. فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب، وإنما لغياب سلطة شرعية، فوجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف، هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة، عند ذلك ينشأ المأزق الأمني وتظهر المخاطر. وإذا ما أرادت الجماعات الإثنية الوصول لتحقيق هدفها الأمني، تسعى إلى تطوير إمكانياتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين، ففي الرد على التدابير التي اتخذتها المجموعة الأولى لزيادة أمنها، تتخذ خطوات للتقليل من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأولى، هذا التسابق نحو زيادة القدرات العسكرية يؤدي إلى خلق المخاطر الإثنية كاندلاع حرب، أو إبادة جماعية .

❖ المقاربة البنائية *Structural approach*:

يقوم التصوير البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين البنية والعضو، بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تركز على تأثير الأفكار، وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح. لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة، فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة، ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية، أدت إلى تقويض دعائم الولاءات

الوطنية التقليدية، كما أن بعض البنائين يركزون على دور الضوابط والمعايير، ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الأمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة.

فقد تصاعدت حدة المخاطر الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية، لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز، مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي، الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط؛ والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة المخاطر الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة، توطر شخصية جميع مواطنيها؛ فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة. وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية، إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى المخاطر.

وعلى مستوى تحليل أسباب المخاطر الإثنية، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والافتعالية، حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل حركة المشاعر والأحاسيس الإثنية، في الوقت الذي لا يمكن اعتبار النخب فواعل تابعة لهذا الشعور، كما لا يمكن اعتبار المخاطر الإثنية ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية. فبخلاف المقاربة النشوئية التي توصل المخاطر الإثنية في الضغائن والأحقاد التاريخية، التي ترسخت في ذاكرة الأفراد فإن البنائين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبق، بل تحكمي يديره القادة. أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه؛ وفي هذا الصدد يقول فيرونه Fearon هناك ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية، لكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، وباختصار كل هذه المقاربات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في قضية الأخطار الإثنية، وفهمنا يشوبه القصور إذا ما حصرنا تفكيرنا وتحليلنا في إحدى هذه المقاربات، فيجب التركيز على الاختلاف الإثني وعلى دور النخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف، وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين لفهم أسباب المخاطر الإثنية، ومن ثم العمل على إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة للمخاطر الإثنية .

❖ المقاربة الصراعية Conflict approach:

تدور التصورات السوسيولوجية عن الصراع الإثني على المستوى العام في ثلاث محاور

هي: التمرکز الإثني وانغلاق الجماعات الإثنية، وتخصيص الموارد. وتشير ظاهرة التمرکز الإثني إلى التوجس والشك اتجاه الأجانب، مقرونا بالميل إلى تقييم ثقافات الآخرين بمعايير ترتكز على ثقافة الجماعة الأولى نفسها. وتظهر جميع الثقافات تقريبا هذه النزعة إلى التمرکز الإثني، التي يلازمها في أحيان كثيرة الميل إلى التفكير التمييزي، وفي هذه الحالة ينظر للأجانب باعتبارهم غرباء وبرايرة ومنحطين أخلاقيا ومتخلفين عقليا. وهذه هي الطريقة التي نظرت فيها أكثر المدنيات إلى أبناء الثقافات الصغيرة، مما أدى إلى مصادمات إثنية لا حصر لها عبر التاريخ.

وقد يسير التمرکز الإثني جانبا إلى جنب مع انغلاق الجماعة، الذي يشير إلى محافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين. ويجزي تشكيل هذه الحدود عن طريق وسائل اقصائية، تحدد وترسخ حواجز الفصل بين مجموعة إثنية وأخرى. وتشمل هذه الوسائل حظر أو الحد من التزاوج بين الجماعات، وفرض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو بناء الحواجز المادية بين الجماعات، كما في حالات الغيتو والفصل العنصري، وفي بعض الأحيان تقوم الجماعات المتساوية في القوة والنفوذ؛ بوضع حدود الانغلاق بصورة مشتركة. إذ يقوم أعضاء كل من الفئتين بالحفاظ على مسافة بين الجماعتين، دون أن تقوم أي منهما بمحاولة فرض سيطرتها على الأخرى، غير أن الأكثر شيوعا هو أن تهيمن مجموعة إثنية على الأخرى، من خلال تخصيص الموارد في المجتمع، مما يسفر عن مأساة اللامساواة في توزيع الثروة والمكاسب المادية.

ومن جراء خطوط الانغلاق هذه، تنشأ أعنف الصراعات بين الجماعات الإثنية، لأن هذه المعالم هي التي تدل على حالة اللامساواة، والتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والمنزلة الاجتماعية. ويساعد مفهوم الانغلاق الإثني على فهم الفوارق المختلفة الظاهرة والخفية التي تفصل بين الجماعات. فهي لا تشرح لنا أسباب إطلاق النار أو الضرب أو التحرش، الذي قد تتعرض له إحدى الجماعات فحسب، بل توضح لنا الدوافع التي تحرم أعضاءها من الحصول على وظائف أو مناصب مناسبة، أو تعليم لائق أو مكانة ملائمة للسكن والإقامة، فقد تقوم الجماعات التي تتمتع بهذه الامتيازات، بأعمال بالغة العنف اتجاه الآخرين للمحافظة على موقعها المتميز، كما أن الجماعات المستضعفة تتحول إلى العنف بالمثل في محاولة لتحسين لأوضاعها.

وهنا تعني المقاربات الصراعية بدراسة الصلة بين العنصرية والتحيز من جهة، وعلاقات القوة واللامساواة من جهة أخرى، إذ تأثرت بالنظرة الماركسية التي تعتبر النظام الاقتصادي، هو العامل المحدد لجوانب المجتمع الأخرى، ويرى بعض المنظرين الماركسيين أن العنصرية هي من نتائج النظام الرأسمالي، ويعتقدون أن الطبقة الحاكمة قد استخدمت العبودية، والاستعمار، والعنصرية العرقية، بوصفها أدوات لاستغلال الطبقة العاملة. غير أن الماركسيين الجدد يختلفون مع سابقهم، في هذه النظرة التي يعتبرونها متزمتة وساذجة، ويرون أن العنصرية حصيلة للقوى الاقتصادية بمفردها. وتطرح مجموعة من هؤلاء الدارسين آراء أخرى حول نشوء العنصرية، وفي حين يقرون بأن الاستغلال الرأسمالي للعمال هو واحد من الأسباب، فإنهم يشيرون إلى مجموعة من المؤثرات التاريخية والسياسية، التي أدت إلى ظهور أنواع محددة من العنصرية في بريطانيا؛ في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ويرى هؤلاء أن العنصرية ظاهرة مركبة متعددة الوجوه، تشمل التفاعل بين المواقف والمعتقدات التي تحملها الكيانات الإثنية والطبقات العاملة. ويضيف هؤلاء أن مجال النزعة العنصرية هو أوسع بكثير من الأفكار القمعية، التي تحملها وتمارسها النخب القوية ضد الجماعات الملونة التي لا تدخل في إعداد الجنس الأبيض .

❖ المقاربة الليبرالية Liberal approach:

فالليبراليون لا يريدون فقط فهم العالم لكن محاولة تغييره، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الإنسان، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية. على الرغم من أن الليبرالية لا يمكن تلخيصها في تعريف واحد، لكن يمكن تحديدها بثلاث أفكار تشكل المحاور الرئيسية لهذا التيار الفكري: الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام، الدور الجوهري والأساسي للاقتصاد، والتطور الاقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها المساهمة في العملية الديمقراطية، أهمية المؤسسات الدولية كجهات فاعلة لحفظ السلام الدولي واحترام حقوق الإنسان والتمثيل الديمقراطي.

فالليبراليون الأوفياء لكانط Kant سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية، وهكذا فإن الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو النزاعات الإثنية، حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان

الأمن والسلم وغيابها يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو النزاعات وحدوث العنف وبالتالي تفاقم المخاطر. فحسب الليبراليين حدوث النزاعات الإثنية يعود إلى غياب منطق حقوق الإنسان، عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة والأمن والكرامة ومحاصرة كل أفكار التنوع الإثني. غياب العملية الديمقراطية التي تمنه الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوق وواجباتهم اتجاه أوطانهم، عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة والعائدات الوطني، وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع، تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف، إلى جانب انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها، وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام، وهذا من شأنه تغذية المخاطر الإثنية وتأجيجها واستمرارها.